

مختلفة عن مصطلحات المرحلة السابقة بل مخالفة لها في العديد من الأحيان، ذلك أنها تمثل في جوهرها السلاح العلمي الذي يعبر عن الأنموذج الليبرالي، والذي سيؤدي إلى فرض منطق التغيير العالمي وفق التصورات والأطروحات التي فرضتها هذه المرحلة.

ولعل من أهم التغييرات التي شهدها عالم ما بعد الحرب الباردة أن الدولة لم تعد الفاعل الرئيسي الوحيد المسير للشؤون المجتمعية والمسيطر على كافة الأدوار المحلية خاصة بعد عجزها عن تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع، ذلك أن تطور المجتمع وازدهاره لم يعد متوقفاً على دور المؤسسات الحكومية فقط بل تطلب ضرورة توفر بعض الأدوات والآليات التي تتكامل معها في الأدوار وتتداخل معها في المهام والأهداف، وتتمثل هذه الأدوات الجديدة في المجتمع المدني المستقل الذي بإمكانه العمل على خلق ظروف اجتماعية أكثر استقراراً، وتهيئة بيئة اقتصادية أحسن ازدهاراً، وبيئة سياسية أوسع تمثيلاً وأرفع تفعيلاً من خلال المشاركة في صنع السياسات واتخاذ القرارات، وتكوين رأس مال اجتماعي واع ثقافياً ومثقف سياسياً، مدرك لتحديات ومصاعب البناء المجتمعي ومتطلبات الأداء العملي، كما أن هذه المرحلة شهدت ميلاد قطاع جديد سيكون له دور فعال في الشأن الاقتصادي للعديد من الدول والمجتمعات متمثلاً في القطاع الخاص، الذي بإمكانه المساهمة في توفير فرص الشغل وتطوير سوق العمل من خلال الاستثمار في الطاقات البشرية واستغلالها وتأهيلها وتدريبها وتحفيزها بما يضمن فعاليتها، خاصة مع

الحكم الرشيد... بين مكوناته التأسيسية وأبعاده الأساسية.

د. عنتر بن مرزوق.

قسم العلوم السياسية

والعلاقات الدولية.

جامعة المسيلة.

لقد شكلت نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي بداية مرحلة جديدة غيرت من المشهد العالمي في مجالاته المختلفة السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية وكذا الثقافية، إذ شهدت بداية انهيار واندثار القوى الاشتراكية و بروز وازدهار القوى الليبرالية كطرف مهيمن ومسيطر على الساحة العالمية في عالم ما بعد الحرب الباردة، سيطرة كانت تحتاج إلى أفكار ومفاهيم جديدة بإمكانها مواكبة هذا التحول والتطور، والذي سيلقي بظلاله وتأثيراته على العديد من الدول النامية التي كانت هي الأخرى بحاجة ماسة إلى إحداث إصلاحات جذرية عميقة خاصة بعد فشل سياساتها المنتهجة سابقاً في إحداث عملية التنمية الشاملة، فكانت هذه التحولات والتطورات فرصة مناسبة لها لإحداث تغييرات في تلك السياسات ومناسبة ملائمة لتبني العديد من الإصلاحات، إصلاحات كانت تحتاج إلى استخدام مصطلحات جديدة

جوانب أخرى اقتصادية واجتماعية وثقافية وإدارية، فهو مفهوم شامل لجميع مناحي الحياة ومشمتمل على كافة المميزات التي تجعل منه الحل الأمثل لكافة الأزمات التي تعاني منها مختلف المجتمعات، إذ يهدف إلى تحقيق دولة الحقوق والواجبات التي تسود فيها العدالة الاجتماعية وتحقق فيها التنمية البشرية ويتخلى فيها المجتمع عن أساليب التسيير التقليدية ليستبدلها بطرق عصرية تكون أشد فاعلية وأحسن شفافية وأكثر تشاركية، يحس فيها الموظف بروح المسؤولية فلا يهدف لتحقيق مصالحه الشخصية على حساب المصلحة العمومية، ويشعر فيها المواطن بالولاء والانتماء فلا يفكر في الهجرة السرية ولا يلجأ إلى مختلف الآفات الاجتماعية كالانتحار هروبا من الأوضاع المزرية التي سببتها العديد من العوامل الواقعية من تعسف في توزيع الثروات والخيرات وغياب للعدل وهضم للحقوق وسلب للحريات وسيادة للظلم والجور والتهميش وغيرها من المظاهر التي تعبر عن دولة الأشخاص لا عن دولة الحق والعدل، هذه الأخيرة لا تتحقق إلا ببناء مؤسسات تترجم فيها الأقوال إلى أفعال، والخطط إلى سياسات وإجراءات، والشعارات إلى قرارات، وكذا تشريعات عادلة تنظم جميع شؤون الحياة وتطبق قوانينها على جميع الفئات مهما كانت مراتبها وعلت مناصبها، كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق مواطنة حقيقية تقترب بموجبها الإدارة من المواطن ويقترب هذا الأخير منها، ليتشارك الجميع من مواطنين ومسؤولين، ومن مؤسسات رسمية وغير رسمية

المنافسة التي اشتدت بينه وبين مختلف القطاعات الأخرى، والتي أدت إلى تحسين نوعية الإنتاج وزيادة كمية المنتج بما يتوافق مع المعايير الدولية، وبما يحقق الجودة الشاملة التي تتطلب بناء الميزة التنافسية وتهدف إلى ترضية الزبون باعتباره رأس المال الحقيقي الذي يعبر عن مكانتها وقوتها.

إن هذه الأدوات والآليات التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة من إدارة حكومية وقطاع خاص ومجتمع مدني تمثل أهم المكونات الرئيسية التأسيسية للحكم الرشيد الذي أصبح مصطلحا بارزا ليس على الساحة المحلية فقط بل على مستوى الساحة العالمية أيضا، فهو مصطلح عالمي عولمي عرف انتشارا واسعا بعد الترويج الذي عرفه من قبل المؤسسات الدولية والتبني الذي شهدته من قبل المؤسسات الأكاديمية، وحتى لا يبقى هذا المصطلح حبيس رفوف هذه المؤسسات وإملاءاتها فقد كان لزاما على المهتمين به والداعمين إليه والمروجين له العمل على توفير البيئة المناسبة لتجسيده واقعا وممارسة، وذلك من خلال العمل على ترجمته بصفة واقعية فعلية تنقله من الطرح العلمي النظري إلى التطبيق العملي الواقعي الذي يستلزم توفر مختلف هذه الأدوات التي تستدعي ضرورة تعاونها وتشاركتها وتكامل أدوارها من أجل تحقيق التنمية بمختلف أبعادها وفي شتى مجالاتها وعلى كافة مستوياتها.

إن تعدد مكونات الحكم الرشيد أدت إلى تعدد أبعاده، إذ لا تقتصر هذه الأخيرة على الجانب السياسي فقط، وإنما تتعداه لتشمل

وبقاءه واستمراره، فهي التي تحدد ملامحه ومعامله وشروطه وقيوده، وعليها تقع مسؤولية عملية قيادة مسيرة التنمية وتسيير شؤون المجتمع بما يضمن استقراره وازدهاره، وتتمثل هذه الأدوات بأهدافها المتفاوتة وميادينها المتعددة وأدوارها المتداخلة والمتكاملة في العناصر التالية:

أ- الدولة والمؤسسات الرسمية:

مع تطور المجتمعات وزيادة عدد أعضائها وتعدد حاجيات أفرادها وتداخل مصالحهم واختلاف طباعهم وأخلاقهم والتنافس الحاصل بينهم في تحقيق أغراضهم كانت الحاجة ماسة إلى وجود مؤسسة تكون لها القدرة على تنظيم حياتهم، تحافظ على حقوقهم وتوضح واجباتهم فتبين ما لهم وما عليهم، وتقوم بالفصل بين نزاعاتهم وتنقلهم من حياة الغاب التي يأكل فيها القوي الضعيف ويستعبد فيها الغني الفقير إلى حياة العدل والمساواة التي تعيد للإنسان إنسانيته وتحفظ عزته وكرامته، فتدافع عن المظلوم وتلحق العقاب بالظالم، وهذا ما يؤدي إلى بناء مجتمع أكثر أمناً واستقراراً، ذلك أن تحقيق الأمن والاستقرار لن يتوفر إلا بوجود الدولة بمؤسساتها المختلفة التشريعية التي لها حق سن القوانين وصياغتها، والتنفيذية التي تعمل على تطبيق تلك القوانين وتنفيذها، وكذا القضائية التي لها مهمة الفصل بين النزاعات وإلحاق العقوبات بمن يرتكب المخالفات والممنوعات، وحتى تؤدي هذه المؤسسات أدوارها على أحسن حال لا بد من

وكذا تشريعات قانونية في بناء الدولة التي تحمي الجميع وتحافظ على حقوقهم وترعى مصالحهم وتسير شؤونهم بما يحقق لهم العيش في بيئة يسودها العدل والأمن والرشد.

بناء على ما سبق ذكره ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية:

ماهي أهم الفواعل الرئيسية التي يمكن وفقها وبناء عليها تجسيد مطلب الحكم الرشيد؟ وكيف يمكن أن يتحقق ذلك؟

للإجابة عن هذه الإشكالية سنحاول تقسيم الدراسة إلى النقاط التالية:

أولاً: المكونات التأسيسية للحكم الرشيد:

- أ- الدولة والمؤسسات الرسمية.
- ب- المجتمع المدني.
- ج- القطاع الخاص.

ثانياً: الأبعاد الأساسية للحكم الرشيد:

- أ- البعد السياسي.
- ب- البعد الاقتصادي.
- ج- البعد التقني والإداري.
- د- البعد الإنساني.

أولاً: المكونات التأسيسية للحكم الرشيد:

يتضمن الحكم الرشيد مجموعة من الأدوات والآليات التي تضمن تجسيده واقعيًا وتحقيقه فعليًا، إذ تشكل مجتمعة حسب أغلب الدراسات الأكاديمية والندوات العلمية واللقاءات الفكرية البيئة الأنسب لميلاده وتطوره

الأساسية التي ينتظم في إطارها العمل السياسي، فهي التي تنظم علاقات المواطنين بعضهم ببعض، كما تنظم علاقاتهم بها بواسطة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والإدارة، وتنظم علاقاتها بالدول الأخرى عبر العمل الدبلوماسي والمنظمات الدولية⁽¹⁾، أو هي كما عبر عنها محمد عثمان الخشت في كتابه المجتمع المدني مجموعة المؤسسات السياسية والقانونية السيادية التي تصون سلامة واستقرار المجتمع داخليا من خلال الدستور والقانون، إذ لها حق استخدام القوة بشكل قانوني من أجل ضبط حركة المجتمع، وعليها تقع مسؤولية صيانة الاستقلال والدفاع وحفظ الأمن من أي عدوان خارجي، كما تتولى تنظيم عملية استغلال الموارد الطبيعية وخدمة مصالح المجتمع وإدارة العلاقات مع الدول الأخرى⁽²⁾، بما يحقق مصالح شعوبها ويضمن لها تبادل المنافع والامتيازات مع غيرها في إطار نظام علائقي متوازن يسوده التعاون والتكامل.

ولا شك أن تعدد مسؤوليات الدولة وتعقد وظائفها وأنشطتها سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي قد أكسبها أهمية كبرى وجعل منها لاعبا أساسيا وفاعلا مهما لا يمكن إغفاله أو تجاوزه في تجسيد بيئة الحكم الرشيد بما تتطلبه من آليات ومستلزمات، وذلك من خلال ما تقدمه من أدوار والتزامات تحفظ لها هيبتها وتحافظ على مكانتها وتحقق وحدتها وأمنها واستقرارها،

الفصل بينها بما يحقق استقلاليتها ويمنع من تعرضها للهيمنة والاستغلال، كل هذا من شأنه أن يقوي سلطة الدولة ويجعل علاقتها بالمجتمع أكثر تفاعلا وأسهل تحكما، علاقة مبنية على الثقة والتواصل والقبول الشعبي الذي يعبر عن رضا الأفراد بمختلف الأدوار التي يؤديها المسؤولون الحكوميون في تحقيق مطالب شعوبهم والالتزام بوعودهم وتنفيذ برامجهم وتمثيل كافة أفراد المجتمع على اختلاف طوائفهم، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى تحقيق الغاية الأسمى والهدف الأعلى للحكام والمحكومين على السواء، إذ يحصل الحكام على الاستمرار في الحكم ويتحقق للمحكومين الأمن والاستقرار الذي يمثل البيئة المثلى الكفيلة بإرساء دعائم الحكم الرشيد وتوفير شروطه ومتطلباته.

إن العلاقات الاجتماعية والسياسية لا أهمية لها إلا بقدر ما يمكن أن تتبلور في مؤسسات، والدولة هي أشمل التنظيمات الإنسانية وأوسعها سلطانا، وهي المؤسسة الواصلة بين جميع المؤسسات الأخرى القائمة في المجتمع المحلي والمجتمع الدولي، فهي مؤسسة المؤسسات كما يقول مارسيل بريلو *M. Prelot*، ذلك أنها تشمل جميع المؤسسات بدون أن تنضوي تحت أي منها، بل هي أصلب المؤسسات وأشدّها، وإذا ما وصفت وصفا تحليليا ظهرت كمنظم لمؤسسات مترابطة. وهي تحتوي مؤسسات ثانوية وفئات محلية وخاصة... فالدولة هي الشكل الأهم والأبرز والأكمل للحياة الاجتماعية، وهي من صنع إرادة الإنسان وعقله، وهي الظاهرة السياسية

تجنبها التعرض لشتى أنواع القمع أو المنع، إضافة إلى إعطاء صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلي لتقوم بوظائفها، والعمل على خلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف سواء كان ذلك في مؤسسات رسمية أو في هيئات أو لقاءات غير رسمية⁽³⁾.

ولا يقتصر دور الدولة في إرساء دعائم الحكم الرشيد على الجانب التشريعي القانوني فقط وإنما لا بد أن يركز دورها أيضا على جوانب أخرى ذات أبعاد مختلفة، فمن الناحية الاجتماعية يجب أن تسعى الدولة لإحداث توازن في المجتمع بين أغلب فئاته ومختلف أطيافه وأصنافه، وذلك من خلال سعيها لمساعدة الأفراد الأكثر فقرا وتدعيمهم بتقديم الخدمات العامة لهم وتلبية احتياجاتهم والاهتمام بمطالبهم وتحسين نوعية حياتهم ورفع مستوى معيشتهم وتقليص الفجوة بينهم وبين غيرهم من الفئات الأخرى، وهذا من شأنه أن يقلل من انتشار الآفات الاجتماعية ويساعد على تحقيق التنمية البشرية ويزيد من شعور الأفراد بالمواطنة والإحساس بروح الولاء والانتماء للدولة الوطنية.

ومن الناحية السياسية تلعب الدولة دورا رائدا و متميزا في تدعيم مبادئ الحكم الرشيد، إذ تعد المسير الفعلي والمنظم الرئيسي للحياة السياسية في المجتمع، وذلك من خلال ما تضطلع به من مهام وما يقع على عاتقها من مسؤوليات، من قبيل انتهاج سياسات إصلاحية أكثر عدلا واتخاذ قرارات سيادية أكثر رشدا،

وتصون حريات أفرادها وتضمن حقوقهم وتوفير سبل الأمان لهم وتحسن ظروفهم المعيشية وتجعل منهم شريكا حقيقيا في تفعيل عملية التنمية ومؤثرا رئيسيا في تسيير مجريات الحياة السياسية.

ولعل من أبرز الأدوار التي تضطلع بها الدولة في مهمة تنظيمها للمجتمع وتسييرها للحياة العامة بكل رشد قدرتها على توفير بيئة سياسية وقانونية واقتصادية وإدارية فعالة ومستقرة، تكون المصلحة العامة هدفها وخدمة المواطن أساسها، إذ تعمل على ضمان حقوقه واحترام حرياته بما يكفل تحقيق حاجياته ومتطلباته ويصون كرامته ويمنع قمعته، وبما يحدد مكانة أطرافه في المجتمع سواء الرجل أو المرأة، وهذا يتطلب بناء مجتمع الحقوق والواجبات الذي تسيره القوانين والتشريعات، هذه الأخيرة لا بد أن تتصف بالعدل في صياغتها وتنفيذها فتتصف المرأة وتحميها وتشجع الرجل وتقويه بما يضمن مساهمتها ومشاركتهما معا في بناء المجتمع الصالح ويحقق تنميته ورفقيه وازدهاره.

ولا تتعلق القوانين والتشريعات بتنظيم حياة الأفراد فقط بل تتعداها لتشمل حياة المنظمات والمؤسسات، إذ تقع على الدولة مسؤولية تنظيم العمل المؤسسي من خلال توفير الإطار القانوني والتشريعي الملائم والفعال الذي يسمح بتسيير أنشطة القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء، وكذا القوانين التي تسمح بتشكيل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وكيفية تسييرها والمحافظة على استقلالها والعمل على

وتوزيع أعباءها وعوائدها، وهذا من شأنه أن يمكنها من خلق تأييد شعبي لسياساتها وبرامجها⁽⁴⁾، خاصة إذا اعتمدت العدالة في توزيع الثروات والخيرات، والشفافية في منح المشاريع والمناقصات، وابتعدت عن تشويه صورة المؤسسات باللجوء للرشاوى والاختلاسات التي من شأنها أن تؤثر على الاقتصاد الوطني وتجعله غير قادر على تلبية الحاجيات وتقديم الخدمات، ذلك أن تحقيق الرشد الاقتصادي يستوجب أن يكون فعل الدولة متمثلاً في ضرورة الاستغلال الأمثل لمواردها المادية والبشرية وثرواتها الباطنية المتاحة من أجل استثمارها في تحقيق الصالح العام، من خلال استخدام أفضل الوسائل والأدوات التي تسعى لتحقيق الأهداف في أسرع الأوقات وبأقل النفقات وبأحسن النوعيات، بعيداً عن الانتفاع الذاتي والاستغلال الشخصي.

وحتى تكون الدولة أكثر تجاوباً لمتطلبات المواطنين وأسرع تكيفاً مع تغيرات الظروف الاقتصادية وتحديات البيئة المحلية والدولية يجب أن تعمل على تشجيع لامركزية الأنظمة الاقتصادية والسياسية وتعيد النظر في أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية بالعمل على تقليصها، وفتح المجال أمام القطاع الخاص لمنافستها، ذلك أن هذا الأخير يحتاج إلى بيئة مساعدة للأسواق الحرة ويتطلب تحقيق توازن أفضل بين الحكومة والسوق، إضافة إلى العمل على إشراك المواطن في تسيير الشأن المحلي والاستجابة لاحتياجاته، وتمكين الناس الذين

وبناء دولة قوية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، داخلياً وخارجياً، لا يرأسها إلا الأبناء ولا يسوسها إلا الأكفاء، ولا ينتخب لتسيير شؤونها إلا أهل الولاء، وذلك يتطلب العمل على نشر ثقافة سياسية تجعل المواطن أكثر وعياً والمجتمع أكثر نضجاً، وتنظيم انتخابات نزيهة وشفافة يختار فيها الأصح ويقرب فيها الأقدر والأجدد، وبناء مؤسسات وطنية قادرة على تحقيق متطلبات التنمية لا تزول بزوال الرجال، ولا تهدف لتحقيق مصالح ومطامح أصحاب المال وأرباب الأعمال، تسعى لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال العدالة في التسيير ومحاربة أهل الفساد والتبذير.

أما من الناحية الاقتصادية فإن الدعوة للحكم الرشيد قد أدت إلى توجه العديد من الدول نحو الأخذ بسياسات اقتصاد السوق ودعم القطاع الخاص كفاعل جديد في الحياة الاقتصادية العالمية، وهذا ما دفع إلى ضرورة إعادة النظر في دور الدولة في عمليات التنمية، ذلك أنها لم تعد الفاعل الرئيسي الوحيد في المجتمع، بمعنى أن وظائفها الاقتصادية تغيرت، فبعد أن كانت محتكرة ومسيطر على الشأن الاقتصادي تقلص دورها وأصبحت مهمتها مقتصرة على قيامها برسم السياسات ووضع قواعد التنفيذ مع ترك النشاط نفسه للقطاعات الأخرى كالقطاع الخاص والمجتمع المدني، وهذا ما جعلها تمثل المؤسسة الأم التي تجري في إطارها عملية التنمية، إذ لها دور رئيسي في صياغة إستراتيجية التنمية من خلال تحديد الأهداف التنموية وأساليب تحقيقها

تحصيلها الجميع كل في مكانه وحسب تخصصه ومنصبه، تستطيع بموجبها الدولة التغلغل في المجتمع لكسب ثقته وتأييده، وتعمل بواسطتها على توفير كل حاجيات أفرادها، وتحقيق متطلبات أمنه واستقراره.

ب- المجتمع المدني:

يشكل المجتمع المدني أحد أهم المفاهيم الأساسية في علم الانتقال الديمقراطي *Transitologie* وفي المقاربات الكوسموبوليتانية الجديدة *Neo-Cosmopolitanisme* خاصة ما تعلق بدورها في تكريس التصورات الغربية حول المبادئ و القواعد والحركات السياسية الليبرالية الروح والتوجه، كما يشكل بناء متضاربا على المستوى الإبتيمولوجي، فعلى الرغم من خلفياته العميقة في تاريخ الفكر السياسي إلا أنه اختلفت المدارس كثيرا حول ماهيته⁽⁷⁾، فتعددت تعريفاته وتوسعت النقاشات الدائرة حوله، وازدادت استخداماته وتشعبت مكوناته وتباينت شروطه وكبر دوره وارتفعت مكانته حتى صار عنصرا حيويا وطرفا بارزا في تسيير المنظومة المجتمعية وتنظيم العمل الجمعي في العديد من الدول التي عرفت تحولات ديمقراطية وتعرضت لاجتياحات عنوية، وهذا ما جعله يطرح بعض الإشكاليات العلمية ويشير اختلافات إيديولوجية ويعرف فوضى مصطلحية خاصة مع ضبابية أهدافه وعدم الاتفاق حول تعريف جامع له، يزيل تلك الحساسية التي يثيرها في نفوس أولئك

تقوم بخدمتهم بتزويدهم بالفرص المتساوية وتأكيد شمولهم في الأمور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفتح المجال أمامهم لحصولهم على الموارد المتوفرة في المجتمع، وكذا الاستجابة لضغوط القوى العظمى والاتجاهات العالمية الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه وتحدى كيان وطبيعة الدولة والحكومة فيها⁽⁵⁾.

وقد تباينت استجابة مختلف الحكومات لهذه الضغوط والتحديات، إذ بادرت العديد من الدول لاتخاذ خطوات إعادة هيكلة اقتصادياتها وأنظمتها لإدارة الحكومية من خلال سياسات الخصخصة، بينما عمل البعض على تقليل الخدمات العامة الأساسية التي تقدمها الحكومات من خلال إعادة الهيكلة أو استخدام استراتيجيات الإصلاح الإداري والاقتصادي لزيادة الكفاءة والفعالية وجودة الخدمات، وذلك من خلال إيجاد البيئة المناسبة لزيادة التنافسية⁽⁶⁾.

وخلاصة القول أن دور الدولة في تحقيق الجودة السياسية والعقلانية الاقتصادية وكذا الفعالية القانونية والهيكلية الإدارية في نظرنا غير مرتبط بوجود القطاع الخاص من عدمه، ولا بنجاح سياسات اقتصاد السوق من فشلها، ولا بوجود تنافس سياسي من غيابه، ولا ببناء هياكل إدارية حديثة من انعدامها، ولكن تحقيق الحكم الرشيد متوقف على جودة التدبير وفعالية التسيير الكفيلان بتحقيق منافع وعوائد يستفيد منها الجميع ويساهم في

وهذا لا يعني أن يكون بالضرورة معارضا لها كما أشار إلى ذلك باتريك شابال *Patrick Chabal*، ولكن يتغير موقعه في المجتمع ويختلف موقفه من الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الجارية فيه حسب طبيعته وطبيعة نظام الحكم السائد وكذا شخصية الحاكم القائد، إضافة إلى مساحة الحرية والاستقلالية التي يتمتع بها، فكلما كان مستقلا عن تدخل الدولة ويعمل في بيئة تسودها الحرية والشفافية كلما كان تأثيره في المجتمع أكبر وكان تعبيره عن انشغالات أفراده وتلبية حاجياتهم ومتطلباتهم أوسع، وهذا ما يجعله قادرا على التغلغل في أوساط المجتمع وتعبئة أفراده، والتوغل في أغلب مناطق الوطن والمساهمة في تحقيق تنميته وازدهاره واستقراره.

ولا شك أن هذه التعبئة والمساهمة لن تتحقق إلا من خلال سعي مؤسسات المجتمع المدني إلى إشراك الأفراد والناس في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة والحصول على حق الدخول للموارد العامة، وبشكل خاص للفئات الفقيرة، وتشمل تلك المؤسسات الاتحادات العمالية والنقابات المهنية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لا تسعى للربح والجمعيات الخيرية والاجتماعية والدينية والثقافية والعلمية والتعاونيات، والأحزاب السياسية والنوادي وجماعات البيئة والجمعيات الأكاديمية والبحثية وحماية المستهلك والأحياء المحلية والتي ليس لها علاقة مباشرة وظيفيا وتنظيميا مع مؤسسات

المعارضين له والمشتكين من تحيزه وعدم حياديته، وكذا المشتكين في مدى فعاليته في تكريس الحكم الرشيد، وقبل تناول الأدوار الرئيسية التي يجب أن تضطلع بها مؤسسات المجتمع المدني لابد من التطرق بداية إلى بعض التعريفات التي قدمت له.

فمن أهم هذه التعريفات وأبرزها ما قدمه داييموند لاري *Diamond, Larry* الذي اعتبر أن "المجتمع المدني ما هو إلا عبارة عن عالم للحياة الاجتماعية المنظمة، الطوعي، الذاتي النشأة، والذاتي الدعم، والمستقل عن الدولة، والملتزم بقواعد قانونية أو مجموعة مشتركة من القواعد"، في حين أكد كل من دينهارت ودينهارت *Denhardt, J. V. and Denhardt* على أن "المجتمع المدني هو ذلك المكان الذي يستطيع المواطنون فيه أن يتبادلوا نوعا من الحوار الشخصي والمداومات التي تعد أساسية لا لبناء المجتمع المحلي فحسب، بل للديمقراطية بحد ذاتها"، أما باتريك شابال *Patrick Chabal* فقد اعتبر أن "المجتمع المدني هو عبارة عن مجموعة واسعة من الأفراد والمجموعات الدائمة التغير التي أدركت غريبتها عن الدولة ومعارضتها لها"⁽⁸⁾.

ورغم تعدد تعريفات المجتمع المدني واختلافها إلا أنه يمكن القول أن هذا الأخير يعد عنصرا رئيسيا ومساهما فعالا في تسيير المجتمعات الديمقراطية، إذ يلعب دور الوساطة بين الأفراد والدولة، فيعمل على الحد من ديكتاتورية هذه الأخيرة وتسلط مسؤوليها،

التشكيكية للعمل مع الأجهزة الرسمية من جهة، والعمل مع السلطة المحلية من جهة أخرى، فتتولى مهام الإشراف والمتابعة والمشاركة في تنفيذ المشاريع ومراقبتها و صنع السياسات العامة وتقييمها وتقويمها.

ـ العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون، وكذا الإنصاف في توزيع فوائد النمو الاقتصادي داخل المجتمع، وتقديم الفرص للأفراد لتحسين مستوى معيشتهم، إضافة إلى العمل على حمايتهم من تعسف السلطة واستبدادها، والمشاركة في الكشف عن قضايا الفساد ومحاربة أصحابها، وتقديم معلومات إلى الجهات المختصة والسماح بتداولها على نطاق واسع والتعاون مع الوسائل الإعلامية من أجل نشر ثقافة المجتمع المدني التي تعد وسيلة هامة لحماية وتعزيز المعتقدات والقيم الثقافية والدينية، وكذا تربية المواطنين على ثقافة الحكم الرشيد من خلال إكساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر، والاختلاف ومساءلة القيادات والمشاركة في الانتخابات والتعبير الحر عن الرأي.

وترتبط فعالية مؤسسات المجتمع المدني وقدرتها على تجسيد بيئة الحكم الرشيد بمدى استقلاليتها وتنوع مصادر تمويلها واعتمادها على الطاقات البشرية والكفاءات الإبداعية التي تتولى تسييرها وتطويرها وتحاول ترجمة أهدافها إلى أعمال فعلية واقعية تكسبها تأييد القوى الشعبية وتمنحها مكانة قوية في المجتمع، مما يسهل عملها ومساهمتها في المسيرة التنموية ويجعلها شريكا رئيسيا في تسيير الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية

القطاع الخاص أو الحكومي، وتضطلع مختلف هذه المؤسسات بمجموعة من الأدوار والمسؤوليات التي تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيدا للحكم من خلال تنظيمها للعلاقة بين الفرد والحكومة وإحداث تغيير في ميزان القوة بين المجتمع والدولة، وقدرتها على تعبئة أفضل الجهود الفردية والجماعية والتي يمكن استخدامها وفق الآليات التالية⁽⁹⁾:

ـ التأثير على السياسة العامة من خلال تعبئة وتأطير جهود قطاعات من المواطنين للعمل التطوعي وحملها على المشاركة في الشأن العام وفي كل قيم المشاركة المدنية والتنمية التشاركية.

ـ تعميق المساءلة والشفافية وتشجيع روح المبادرة وتحمل المسؤولية، ولا يمكن لهيئات المجتمع المدني أن تطالب بتطبيق هذه المعايير على غيرها إلا إذا طبقتها على نفسها أولا حتى تكون أنموذجا ومثالا يحتذى به، فتعتمد الشفافية في عملها ولا سيما على الصعيد المالية والإدارية، كما عليها تطبيق نظم المحاسبة والمساءلة الداخلية بما تتضمنه من انتخابات دورية وتداول سلطة وعدم استغلال للنفوذ والنقود لأغراض شخصية أو مصالح عائلية أو جهوية.

ـ مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق رضا المواطنين، وذلك يتطلب ضرورة تغيير تلك النظرة

في مجال التنمية الاقتصادية، ومكافحة العديد من المشاكل الاجتماعية كالفقر والبطالة وغيرها من الآفات والأزمات التي لا يمكن للدولة أن تجد لها حلولاً فردية، كما يلعب دوراً هاماً في مجال تحقيق الجودة الإنتاجية وزيادة العملية التنافسية، وذلك من خلال قدرته على توفير الموارد البشرية والإمكانيات المالية التي من شأنها جعل الاقتصاد الوطني أكثر دينامية والسوق أكثر توفراً على مختلف الاحتياجات الحياتية، وهذا ما يساهم في التقليل من الاحتجاجات الشعبية ويضمن توفير بيئة اجتماعية أكثر استقراراً ومناخاً اقتصادياً أكثر استثماراً واستمراراً.

ولا يتوقف دور القطاع الخاص عند هذا الحد، بل يستطيع أن يلعب أدواراً أخرى تمكنه من احتلال مكانة هامة في المجتمع وتجعل منه شريكاً استراتيجياً فعالاً في تسيير شؤونه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، إذ تقع على كاهله مسؤولية تمويل وتوفير الدعم المالي والمعنوي لجمعيات المجتمع المدني وكذا المساهمة رفقة مؤسسات المجتمع المحلي في العديد من المشاريع التنموية، ناهيك عن دوره في رسم السياسات الاقتصادية وتأثيره على سير الحياة السياسية بتوفيره الدعم لبعض الشخصيات والأحزاب الوطنية أثناء العمليات الانتخابية، إضافة إلى قدرته على صنع رأي عام مساند أو معارض للسياسات الحكومية من خلال فتح المجال أمامه للاستثمار في قطاع الصحافة والإعلام، مع ما تمثله هذه الأخيرة من ثقل في المجتمع وما تؤديه من أدوار تساهم

وفاعلاً مهماً في تحقيق التنمية البشرية وفي إصلاح الاختلالات ومعالجة مختلف الآفات والقضاء على التراكمات السلبية من خلال مأسسة التفاعل الاجتماعي والحد من الانتهازية وإحداث تغييرات جذرية في الذهنيات البيروقراطية، وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق مستلزمات المجتمع السعيد المنشود وتوفير متطلبات الحكم الرشيد المفقود.

ج- القطاع الخاص:

تشكل الدولة ومنظمات المجتمع المدني أحد الفواعل الرئيسية التي تساهم في تشكيل بيئة الحكم الرشيد حسب العديد من الدارسين والمختصين، إلا أنها ليست وحدها في هذا المجال، بل هناك فاعل آخر لا يقل أهمية برز بشكل كبير عقب نهاية الحرب الباردة وما رافقها من تغييرات ساهمت في إعادة رسم صياغة جديدة للعلاقات بين الدول والمجتمعات، وعملت على تغيير الأدوار والمسؤوليات، فلم تعد الدولة القوة الوحيدة المتكفلة بتسيير جميع شؤون الحياة والمسيطرة على كافة المجالات، بل كان لزاماً عليها أن تفتح المجال لدخول أطراف أخرى تتفاعل معها وتتكامل من أجل مشاركتها شؤون التسيير ومساعدتها على إدارة عملية التغيير التي فرضتها العولمة بتجلياتها وتحدياتها، وقد كان القطاع الخاص أحد أهم هذه الأطراف وأكثرها تأثيراً على الساحة الاقتصادية العالمية، وذلك لما يوفره من فرص تشغيلية وما يحدثه من نقلة نوعية على مستوى تقديم الخدمات وتحقيق نتائج إيجابية

وفي إطار تنظيم العلاقة القائمة بين القطاع الخاص والدولة فقد وضع بعض الباحثين مجموعة من الآليات التي لا بد أن تعتمد عليها هذه الأخيرة من أجل تطويرها لمؤسساته والعمل على تقويته وإدامته وتحقيق تنميته، وتمثل هذه الآليات فيما يلي:⁽¹⁰⁾

- خلق بيئة اقتصادية كلية مستقرة.
 - إيجاد سوق تنافسية والعمل على إدامتها.
 - التأكيد على سهولة حصول الفقراء والفئات ذات الفرص والإمكانات البسيطة على التسهيلات المالية والفنية للمساهمة الإنتاجية في المجتمع وتحسين مستوى دخولهم ومعيشتهم.
 - تعزيز المشاريع التي تتيح وتخلق فرص العمل.
 - جلب واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية والمساعدة على نقل المعرفة والتكنولوجيا لجميع طبقات المجتمع خاصة الفقيرة منها.
 - تقوية دولة القانون من خلال التقيد بالقوانين والعمل على تنفيذها والالتزام بها.
 - تقديم الحوافز المادية والمعنوية لتنمية الموارد البشرية.
 - المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية.
- إن وجود هذه الآليات التي تنظم علاقة الدولة بالقطاع الخاص في إطار من التعاون والتكامل من شأنها تحقيق ما يسمى

في توجيه هذا الأخير وتؤثر على صنع أفكاره وآرائه.

ونظرا لهذه الأهمية التي أصبح يحتلها القطاع الخاص في العديد من المجتمعات العالمية فقد سارعت العديد من الدول إلى وضع الضمانات والتطمينات والآليات التي تسهل عمله وتدعم نموه وتشجع تطويره وتوسع نطاق دائرته وتبين طبيعة العلاقة بينها وبينه، فحتى ينجح القطاع الخاص في أي مجتمع لا بد أن تكون علاقته بالدولة قائمة على التكامل بدلا من التنافس وعلى التعاون والاتحاد بدلا من العداء والتضاد، ووفق أطر وقواعد شفافة وموضوعية بدلا من اعتماد تشريعات ومبادئ تسودها الضبابية، إضافة إلى المساواة في العلاقات والمعاملات بين جميع المؤسسات بعيدا عن الازدواجية واعتماد أساليب جهوية وإجراءات بيروقراطية من شأنها التأثير على الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.

وإذا كان الانفتاح على اقتصاد السوق والاتجاه نحو تدعيم القطاع الخاص يتطلب ضرورة توفر مساحة كبيرة من الحرية فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن يعمل هذا الأخير بعيدا عن أعين الدولة، بل لا بد من متابعته ومراقبة أعماله والكشف عن أخطائه والحد من تجاوزاته ومعالجة مشاكله ومعاينة فساده، وهذا يحتاج إلى ضرورة وضع قوانين وتشريعات عادلة وشفافة من شأنها المساهمة في توفير مناخ صحي وقائي وعلاجي بإمكانه أن يجنب العديد من الدول إمكانية التعرض للمخاطر والوقوع في الأزمات التي قد تنتجها بعض التعاملات السلبية لمؤسسات القطاع الخاص.

يتضمن الحكم الرشيد مجموعة من الأبعاد الأساسية التي فرضها منطلق اشتماله على العديد من المكونات والمرتكزات وشموليته لكافة الميادين والمجالات، واحتوائه على العديد من الآليات، وقيام فواعله بالعديد من الممارسات والمسؤوليات، وقدرته على توفير بيئة مناسبة لنجاح الإصلاحات وترشيد مختلف السياسات، بيئة يرتبط فيها ويتفاعل ويتكامل ويتداخل الفعل السياسي بالشق الاقتصادي والجانب الاجتماعي والفكر الثقافى والبناء الإداري، ويتعاون فيها علماء الدين وطلاب الرياسة وأسياد السياسة وخبراء الاقتصاد ودعاة الثقافة ورجال الإعلام جميعا من أجل تفعيلها وترشيد أفعالها وأعمالها وتحديد طبيعة العلاقات القائمة بين أطرافها، وتتجسد تلك الأبعاد الأساسية للحكم الرشيد من خلال:

أ- البعد السياسي:

يتلخص البعد السياسي للحكم الرشيد في ضرورة العمل على توفير بيئة سياسية شفافة تتسع لجميع أفراد المجتمع بكل أطيافه وألوانه، وذلك من خلال منحهم على اختلاف توجهاتهم ولهجاتهم حق المشاركة في رسم ملامحها السياسية وتحديد تصوراتها البنائية وبلورة استراتيجياتها الوظيفية، واختيار عناصرها الحاكمة القيادية بصورة انتخابية حرة ونزيهة، يترشح فيها من تتوفر فيهم شروط الحنكة السياسية ومبادئ الصلاح والأمانة والعدالة والنزاهة وروح المسؤولية، وذلك لما لهذه المواصفات من دور في تشكيل سلطة سياسية

بالحكمانية الاقتصادية التي تحتاج إلى توفر بيئة عمل أكثر شفافية ومسيرين أشد تحملا للمسؤولية واستغلالا أمثل للموارد البشرية والمادية، وهذا ما يساعد على تحقيق التنمية ويوفر مداخل مالية تعمل الدولة على استغلالها واستثمارها في شراء السلم الاجتماعي وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والبناء المؤسساتي، وهذا لا يعني أن فتح المجال أمام القطاع الخاص كله إيجابيات، فكثيرا ما تتخلله بعض السلبيات التي قد تعرض اقتصاد الدول إلى هزات وأزمات، وتجعل من ضرورة العمل على ترشيده من أهم التحديات التي تواجهها والمتطلبات التي تسعى لتحقيقها.

وكخلاصة لكل ما سبق يتضح أن تجسيد بيئة الحكم الرشيد تتطلب ضرورة تعزيز التعاون والتكامل بين مختلف الأطراف الرئيسية المشكلة له وتفعيل أدوارها وتشجيع الحوار بينها، وذلك من خلال الاستثمار في نقاط قوتها وتحديد مواطن قصورها ومعالجة نقاط ضعفها، وأخلة عملها وترشيد فعلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي حتى يكون أقرب لخدمة العموم منه لخدمة المصالح الخاصة الضيقة.

ثانيا: الأبعاد الأساسية للحكم الرشيد:

بالانتفاع بأكبر قدر من الحاجات لأطول فترة ممكنة وبأقل تكلفة، إلا أن العقلانية السياسية تتطلب حسبه ضرورة توفرها على مجموعة من العناصر التأسيسية لتكون أكثر حركية وفاعلية في أي نظام سياسي، وتمثل هذه العناصر فيما يلي⁽¹²⁾:

- نظام محاسبي وطني دقيق يتصف بالمرونة والقدرة على التكيف مع تغيرات البيئة الداخلية والخارجية ويتسم بالشفافية والاستقلالية.

- نظام بيروقراطي فعال وناجع مركب ولكن غير معقد، لأن التعقيد الوظيفي من شأنه أن يساهم في خلق الجمود، وهذا ما يقلل من فعالية النظام السياسي ويقلص من احتمالات العقلانية.

- تطوير آليات للتدقيق السياسي والإداري *audit politique et administratif* من أجل التقييم و التقييم في الخيارات السياسية والقرارية للنظام السياسي في كل المجالات وعلى كافة المستويات.

- نظام اتصالي تفاعلي شفاف وذا مصداقية لتقريب الإدارة من المواطن وجعل هذا الأخير أكثر تشاركية وإيجابية، وكذا العمل على تفعيل عمليات التغذية الإسترجاعية *feed back* لتمكين المؤسسات السياسية والإدارية من تصحيح أخطائها وتصويب عملياتها وأفكارها، وهذا من شأنه أن يرفع من جودة أدائها السياسي.

تكون أكثر شرعية وأوثق اتصالاً وربطاً مع القاعدة الشعبية، لها القدرة على تحمل أعباء التسيير بكل فعالية وعقلانية وعلى الاستثمار الأمثل للموارد والإمكانات المادية والبشرية وتحقيق المطالب والحاجات الإنسانية بأقل التكاليف المالية وأسرع الأوقات الزمنية مع الالتزام بمتطلبات الجودة ومواصفات النوعية، كل ذلك يحتاج إلى إنتاج أنماط جديدة للتسيير وبناء منظومة جيدة للحكم لا يسعى من خلالها الحكام إلى التحكم في الآخرين كوسيلة للمحافظة على عروشهم والبقاء في مناصبهم، ولا لشراء ذمم المعارضين من أجل كسب وداهم، ولكن بقاءهم مرهون بقدرتهم على فقه فن الحكم الرشيد الذي تعد الرشادة السياسية أحد مضامينه ومتطلباته الأساسية، فهو الحكم الذي يسعى إلى حماية الحقوق الإنسانية سياسية كانت أو مدنية ويكفل ضمان حقوق الأقلية ويحترم رأي الأغلبية، ويعمل على تفعيل المشاركة الشعبية في الاستحقاقات الانتخابية وبناء الهندسة السياسية ونشر الثقافة الإصلاحية وتجسيد المواطنة الحقيقية، والتمكين لجودة الأداء السياسي والبناء المؤسساتي الهادف إلى تكوين دولة قوية، وكذا تحقيق التنمية السياسية التي بإمكانها جعل المجتمع أكثر أمناً واستقراراً وازدهاراً.

ويقتضي منطق الرشادة السياسية حسب الدكتور أمحمد برفوق تبني من يحكم لمناهج عقلنة المصاريف العمومية وترقية مفهوم الخدمة العامة بما يتوافق مع فهم توافقي لماهية الصالح العام، وتمكين أغلب المواطنين

تسمح بالتداول السلمي على السلطة لمن تتوفر فيهم شروط ومتطلبات الحكم الجيد، وأسوأها هي تلك الأنظمة الديكتاتورية التي تُحتَكِرُ فيها السلطة وتُحوَّلُ فيها دولة الشعب إلى ملكية خاصة يسيرها الحكام بصورة فردانية ووفق قواعد براغماتية، فيتصرفون فيها وفق أهوائهم الذاتية ومصالحهم الشخصية، ولا يمكن القضاء على هذه الديكتاتورية إلا من خلال العمل على تحديد فترة الحكم وعمر الحكومة، مع ضمان حسن الاختيار بتقريب أهل الصلاح ودعاة الإصلاح وإبعاد أهل الفساد ودعاة الإفساد، إضافة إلى اعتماد أسس المتابعة والرقابة والمحاسبة والمساءلة أثناء وبعد انتهاء كل فترة رئاسية.

ويقوم منطلق الجودة السياسية حسب الدكتور أمحنو برقوق على مبدئين رئيسيين، يتمثل المبدأ الأول في التباين السلطوي، والذي عوض مفهوم الفصل بين السلطات، وذلك من خلال إقرار مبدأ التكامل والتفاعل الدائم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية مع إعطاء الأخيرة دوراً مركزياً في متابعة ومحاسبة السلطة التنفيذية ولكن أيضاً بإقرار حقها في المبادرة ببعض مشاريع القوانين ذات الطبيعة التنفيذية، أما المبدأ الثاني فيتعلق بالتعقيد المؤسسي والذي يعني ضرورة بناء هيكل إدارية وبيروقراطية قوية وفعالة وشفافة وقريبة من المواطن ومتفاعلة مع همومه ومشاكله، وساعية لتحقيق مطالبه ورغباته، وكذلك بتطوير آليات التكامل بين المؤسسات القرارية والمؤسسات التمثيلية، مع العمل على الاستفادة من الثورات المعلوماتية والتطورات التكنولوجية

وتعد الجودة السياسية معياراً أساسياً يستند عليه خبراء الحكم الرشيد في تقييم مدى رشادة الأنظمة السياسية السائدة في جميع دول العالم خاصة النامية منها، وهي تشمل على ثلاثة عناصر رئيسية تتمثل فيما يلي⁽¹³⁾:

- الفعالية: وتتمثل في قدرة النظام السياسي القائم على أداء الوظائف المجتمعية بصورة متميزة، فعن طريقها يكتسب المشروعية بطاعة المجتمع له ورضاه عنه وقبوله به دون حاجته إلى ممارسة العنف والإكراه، وتتحقق الفعالية عندما يحقق النظام السياسي عامل الاستقرار باحتواء كل مصادر اللااستقرار السياسي، ويتحقق الرفاه عن طريق ترقية الحقوق الأساسية للإنسان وضمان الأمن الإنساني بالقضاء على مصادر الجهل والفقر والمرض والخوف.

- المشروعية: وتتمثل في مدى قبول الشعب لمن يحكمه، وهي عملية سياسية مستمرة ومعبرة عن طبيعة العلاقة الرابطة للنظام السياسي مع وسطه المجتمعي، وهي محددة أيضاً بدرجة الفعالية، إذ هناك علاقة طردية بين المشروعية والفعالية، فكلما زادت الفعالية زادت المشروعية واتجهت نحو الفاضل، وكلما قلت الفعالية اتجه النظام نحو اللامشروعية واللااستقرار، وبالتالي الوصول إلى ما يعرف باللاتجانس المجتمعي.

- التداول: إذ أن أحسن الأنظمة السياسية وأفضلها وأنجعها هي تلك التي

استقرارها إلى إمكانية تجسيد دولة المؤسسات والحقوق والواجبات التي بينها الجميع وتوسع للمجموع ويستفيد منها العموم بدون استثناء، وهي دولة تمتاز بفاعلية السياسات ورشادة القرارات وعدالة القوانين والإجراءات ونجاح الإصلاحات وتتطلب مشاركة جميع الفعاليات والمكونات، وتتسم بالدفاع عن القيم الأخلاقية والمعتقدات الدينية، وتسعى لحماية الحريات الشخصية ومنع التصادم والصراعات المصلحية التي قد تؤثر على الوحدة الوطنية وتمنع تحقيق التنمية المحلية والرشادة السياسية.

ورغم أهمية هذه الأخيرة وفعاليتها ودورها في تكريس بيئة الحكم الرشيد إلا أنها تبقى غير كافية ما لم ترافقها رشادة اقتصادية توفر للسلطة السياسية المداخل المالية التي يؤدي استثمارها إلى بناء مشاريع وطنية ومؤسسات اقتصادية قوية تساهم في محاربة الأزمات الاجتماعية عن طريق التخفيف من حدة الفقر والتقليل من حجم البطالة وزيادة معدلات التنمية، إضافة إلى مد يد العون والمساعدة لمختلف الطبقات الشعبية والتوزيع العادل للثروات المادية والطبيعية، ولن يتحقق ذلك إلا بالاستثمار الأمثل والفعال للموارد البشرية المؤهلة التي تعد الثروة الأساسية لاستقرار الدول وازدهار المجتمعات واستمرار المؤسسات، فيها يتم البناء وعن طريقها يصلح الأداء، ولا شك أن هذا ما يفسر تقدم دول رغم قلة ثرواتها وتخلّف أخرى رغم كثرة خيراتها وإمكاناتها.

واستغلالها من أجل تحديث المؤسسات العمومية وبناء منطلق الدولة الذكية والقوية، وتطوير آليات الحكومة المحلية الإلكترونية،⁽¹⁴⁾ والتخلي عن الأساليب التقليدية في إدارة السياسات وتسيير مختلف الملفات ومعالجة الأزمات، وذلك يتطلب إشراك بعض الهيئات تحت الدولتية من الفعاليات الوطنية كمؤسسات المجتمع المدني والسلطة الإعلامية لما لهما من دور بالغ الأهمية في توفير المعلومات والمساهمة في صنع القرارات وكسب التأييد لبعض السياسات من خلال تعبئة مختلف الفئات الشعبية أو رفض وتعديل بعض الإجراءات التي تضر بالمصالح العمومية، مع ضرورة العمل على توفير بيئة قضائية عادلة في فرض وتطبيق العقوبات القانونية التي يجب أن تكون متكيفة ومتفاعلة مع عناصر ومقومات ومعطيات ومتغيرات البيئة الوطنية، آخذة في الحسبان خصوصياتها المجتمعية والتاريخية وقيمتها ومعتقداتها الحضارية والدينية، ميزانها العدل المتوازن وميزاتها إظهار الحق ومحاربة الباطل، تعمل بكل شفافية بعيدا عن التمييز والازدواجية، وباستقلال تام عن تدخلات السلطة التنفيذية والتشريعية وهيمنة أصحاب المناصب العالية ودافعي الرشاوى المالية.

الأكد أن توفر هذه المستلزمات بإمكانها إحداث تفاعل ديناميكي تكاملي عقلاي بين النظام السياسي ومحيطه المجتمعي، إذ تخلق بينهما نوعا من التجانس والتعايش في بيئة آمنة مستقرة، قد يؤدي استغلال عوامل

ب- البعد الاقتصادي:

القطاعات الخاصة، وتضمن من خلاله عدم إهدار المساعدات المالية وتحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية، وذلك يتطلب العمل على محاربة كل مظاهر الفساد الاقتصادي ومعاقبة المتسببين فيه وتحديد حسابات كل المسؤولين عنه، وضمان تدفق المعلومات بكل شفافية وموضوعية عن الوضع الاقتصادي للرأي العام والعمل على تدقيقها بصورة مستمرة حتى تنخفض مخاطر الاستثمار، مع احترام قواعد المنافسة الاقتصادية من خلال تمكين مختلف المتعاملين الاقتصاديين من وضع خطط واستراتيجيات تتناسب وإمكاناتهم وتتوافق مع النصوص المحددة لمعاملاتهم⁽¹⁵⁾، وهنا يبرز دور الدولة في حماية اقتصادها من خلال عملها على صياغة جيدة للنصوص القانونية وجعلها أكثر تكيفا ومرونة مع التغيرات البيئية وحماية للقواعد التنافسية الشريفة، ونجاحا للعمليات الإصلاحية والتزاما بالمعايير الدولية ما لم تتعارض مع المصالح الوطنية، واتصافا بمعايير العدالة والمساواة والشفافية، وبعدا عن التمييز والظلم والتفاوت والطبقية والجهوية، وحفظا لمصالح الأجيال الحالية والمستقبلية.

ويعتقد العديد من المختصين والباحثين أن الرشادة الاقتصادية لا يمكن أن تحدث ما لم يتم فتح المجال أمام القطاع الخاص باعتبار فاعلا رئيسيا ومساهما فعالا في تطوير الاقتصاد وتحقيق التنمية، ولذلك وجب العمل على التمكين لمؤسساته وتنظيم معاملاته

يكمن البعد الاقتصادي للحكم الرشيد في مدى قدرة المؤسسات الاقتصادية والقائمين على شؤونها والساهرين على تحقيق التنمية بشتى أنواعها على تحقيق مطلب الرشادة الاقتصادية، والتي تستوجب ضرورة العمل على استغلال الموارد الوطنية المتاحة بأفضل الطرق وأسرع السبل وأقل التكاليف والمصاريف وأكثر العوائد والفوائد، مع ضمان إتباع سياسات اقتصادية عادلة تمنح فيها الصفقات للأحسن كفاءة وقدرة وتمنع فيها عمليات الاتجار بخيرات الدول والمجتمعات من أجل تحقيق مصالح بعض الفئات من أصحاب النفوذ ومتخذي القرارات، لما في ذلك من تأثير على جودة المشروعات ونوعية النشاطات وفاعلية الخدمات التي تقدمها تلك المؤسسات، إضافة إلى تأثر العديد من القطاعات في مختلف المجالات من انعكاسات سلبية فرضتها غياب آلية الرشادة الاقتصادية، ذلك أن هناك علاقة قائمة بين القطاع الاقتصادي وغيره من القطاعات الأخرى سواء الريحية منها أو الخدماتية، إذ عليه تقع مسؤولية التمويل وتقديم الأجور وتوزيع الثروات ومنع الثورات وتحقيق الاستقرار وزيادة الاستثمار، وتحسين الدخل ومحاربة الفقر والجهل ورفع مستوى المعيشة وترقية نوعية الحياة وهذا من شأنه أن يساهم في حفظ الأمن واستقرار النظام.

ويسهم الاستقرار بشتى أنواعه في تهيئة مناخ تستطيع الدولة في ظلّه من إيجاد سياسات قوية مدعومة بالمؤسسات العامة ومنفتحة على

والتطورات الحديثة التي تستلزم ضرورة الاتجاه نحو بناء إدارة عصرية، مهمتها تقديم الخدمات في أسرع الاوقات وبأجود النوعيات وأقل النفقات، وغايتها إرضاء الفئات الشعبية وتلبية حاجياتها وتوفير مستلزماتها ومتطلباتها، إذ تهدف إلى التقرب من المواطن من خلال العمل على خدمته وتحقيق راحته وكسب تأييده ومشاركته، فالإدارة في نظر المواطن هي الواجهة التي يمكن الحكم من خلالها على مدى فعالية ورشادة النظام السياسي من عدمه، وذلك لتعامله معها بشكل يومي، ولاشك أن ذلك ما دفع البعض إلى مطالبة الأنظمة السياسية خاصة في الدول النامية بالعمل على تفعيل مشاركة الأفراد في تسيير الشؤون المحلية، والانتقال من شعارات تقريب الإدارة من المواطن إلى تقريب المواطن من الإدارة بجعله عنصراً فاعلاً في إدارتها ومساهماً مشاركاً في تنمية قدراتها وتطوير إمكانياتها، وهذا لن يتحقق إلا بالاعتماد على آليات الإبداع الإداري والرشد القراري والاستقلال المالي، وتجنب اللجوء إلى الفساد الإداري وعدم التصرف في ممتلكات الإدارة باعتبارها ملكاً شخصياً، إضافة إلى ضمان استقلاليتها عن نفوذ السياسيين وسيطرة الأحزاب السياسية وأصحاب المصالح الذاتية.

كما أن ترشيد الإدارة العامة وتحقيق كفاءتها وفعاليتها يتطلب العمل على تنميتها وتقدمها و تشجيع الإصلاحات في هيكلها وأبنيتها التنظيمية، وذلك لجعلها قادرة على أداء وظائفها وفقاً للخطة المرسومة وتنفيذ السياسات المصنوعة بطريقة فعالة ومجدية،

وتحديد قوانينه وضمأن منافسته مع غيره، وإعطاء مزيد من الحرية له مع مساهمة الدولة في عملية رقابته وضبط تجاوزاته.

ولا يتوقف تحقيق الرشادة الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات على حسن تسيير النظام السياسي للشؤون الاقتصادية على المستويات الداخلية المحلية فقط بل تتجاوزها إلى قدرته على إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية بصورة أكثر فاعلية من خلال امتلاكه للعديد من الاستراتيجيات والآليات واختياره للبدائل واتخاذ القرارات التي ترضى المصلحة الوطنية وتعود بالفائدة على الخزينة العمومية، وهذا ما ينعكس إيجابياً على تحسين القدرة الشرائية وتوفير السيولة المالية التي تعد أحد المقومات والضروريات الأساسية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستويات التنمية.

ج- البعد التقني والإداري:

إن الرشادة السياسية والاقتصادية تبقى محدودة الفعالية ما لم تتوفر لها بيئة إدارية تتسم بالتسيير العقلاني والتصرف الواقعي للموارد المالية والطاقات البشرية بصورة عادلة، شفافة وموضوعية، إذ يتوقف تحقيق الرشادة الإدارية على إمكانية وضع الشخص المناسب في المكان المناسب في الوقت المناسب من خلال اعتماد معايير علمية في عملية التوظيف والترقية واختيار الأفضل والأجدر وفق أسس مهنية بعيداً عن المحسوبية وغيرها من أشكال الفساد المتنوعة، إضافة إلى مواكبة التغيرات

لدى صانعيها، لذلك وجب على الفواعل الرئيسية في أي مجتمع إذا ما أرادت رسم سياسات تتسم بالفاعلية واتخاذ قرارات نوعية العمل على تكوين الإنسان وأخلاقه سلوكياته وصقل مواهبه وتطوير كفاءته وتحريره من تسلط غيره والنظر إليه على أنه يمثل أعلى العناصر وأثمنها وأرفعها في معادلة تحقيق التنمية التي لا تتم إلا به ولا تحدث إلا لأجله، ورسم المستقبل الذي لا يبني إلا ببناؤه ولا يهدم إلا بتهميشه وتهديمه.

إننا نتكلم هنا عن الإنسان النوعي أي الجودة في الإنسان، أو الإنسان من الطراز الرفيع، وهو ذلك الإنسان المتعلم والمعلم والواعي بأهمية استخدام العلم لتطوير وترقية مجتمعه، الإنسان الراقى، الإنسان الحضاري، الإنسان صاحب الأفكار البناءة الذي يقرر أن يهب علمه ووقته وجهده وعمره لبناء حضارته⁽¹⁷⁾، وتحقيق وحدة أمته وتقديم الخدمة لأبناء وطنه.

خاتمة:

بناء على كل هذه المعطيات وانطلاقاً من هذه التحليلات يتضح أن تحقيق مسعى الحكم الرشيد عملية شاملة في غاية التعقيد، متعددة الأبعاد متكاملة الأدوار متداخلة الأفكار، إذ لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية إلا بوجود قيادة سياسية رشيدة تتسم بالفاعلية، ولا يمكن تحقيق الانجازات وتطبيق السياسات إلا بتوفر إدارة عامة عصرية تتسم بالاستقلالية،

والقيام بعمليات الإصلاح الإداري الشامل الذي يتضمن إصلاح التنظيم والأساليب وطرق العمل والاستخدام الأمثل للموارد البشرية، ذلك أن تحقيق الرشادة الإدارية يتوقف على ما يتوفر لديها من كفاءات بشرية، وما يحمله الأفراد من مؤهلات علمية ومهارات وقدرات عملية، وما تنتهجه الإدارة من سياسات تدريبية وما تقدمه من أنظمة تحفيزية⁽¹⁶⁾، وما تحققه من نشر لقيم الولاء والانتماء وتحمل لروح لمسؤولية، وقدرة على بناء الميزة التنافسية التي تعد أساس البقاء والارتقاء لكل منظمة إدارية.

د- البعد الإنساني:

رغم أهمية الأبعاد السابقة للحكم الرشيد في بناء مجتمعات تنموية تقدمية إلا أنها تحتاج إلى ضرورة توفر بعد آخر لا يقل أهمية، بل يعد الأكثر تأثيراً في تحقيق الرشادة السياسية والاقتصادية والإدارية، ويتمثل هذا البعد في تحقيق الرشادة الإنسانية من خلال القدرة على بناء إنسان حضاري واع بمسؤولياته عارف بمشاكل وطنه ملتزم بالعمل على تطويره وتحقيق مصالحه، محافظ على حقوق غيره، له من المكتسبات العلمية والصفات الخلقية ما يمكنه من تسيير شؤونه بكل أمانة ومسؤولية ونزاهة وشفافية، وما دام أن السياسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعتمد عليها العديد من الدول هي بالدرجة الأولى صناعة بشرية فلا يمكن تحقيق الرشد في صياغتها وصناعتها وتنفيذها ما لم تتوفر رشادة

والعلوم السياسية بجامعة قاصدي مبراح - ورقلة، يومي 12- 13 ديسمبر 2010، ص 37.

(5) زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية: قضايا وتطبيقات. عمان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص ص 45- 46.

(6) المرجع نفسه، ص ص 45- 46.

(7) أمحمد برقوق، "دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الرشيد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية". من موقع:

berkouk-mhand.yolasite.com/.../ ...

(8) المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تعريف

المفاهيم والمصطلحات الأساسية في مجالي أسلوب

الحكم والإدارة العامة. الدورة الخامسة للجنة الخبراء

المعنية بالإدارة العامة، نيويورك ٢٧ - ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، ص 11.

(9) لقد اعتمدنا في تحديد مختلف الآليات

التي تستخدمها مؤسسات المجتمع المدني من أجل تحقيق الحكم الرشيد على المراجع والمقالات التالية:

- United Nations Development Programme, **Reconceptualising Governance**. New York: Bureau for Policy and Programme Support, January 1997, P17- 18.

- الكايد، المرجع السابق الذكر، ص ص 48- 49.

- كريم، مرجع سابق الذكر، ص ص 64- 65.

- Stephen okwen agwet، "مفهوم الحكم الرشيد". من موقع:

<http://www.pachodo.org/201010231795/Pachodo.org-Arabic-Articles/2010-10-22-17-45-43.html>

(10) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يناير 1997، ص ص 13- 14. تجدر الإشارة أن مصطلح القطاع الخاص يشير حسب الباحثة صافية جدوالي بأنه الاقتصاد الحر الذي يركز على آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد

ولا يمكن ضمان استقرار هذه الأخيرة واستمرارها إلا بتوفر الإمكانيات المالية التي يمكن تحصيلها باتباع أساليب الرشادة الاقتصادية والعقلانية السياسية، كل ذلك متوقف على إيجاد وتكوين فئة نخبوية وطنية غايتها الأساسية خدمة المصالح المجتمعية بعيدا عن المصالح الذاتية، ودورها تفعيل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإنجاح العملية التنموية والعمل على حماية مصالح الأجيال الحالية وصيانة حقوق الأجيال المستقبلية.

وإذا كان الحكم الرشيد يتطلب ضرورة تفاعل العديد من المؤسسات الرئيسية الرسمية منها وغير الرسمية، وتكامل العديد من الأبعاد السياسية والاقتصادية والإدارية والإنسانية، فإن تجسيده بصورة فعلية واقعية يحتاج إلى توفر العديد من الآليات والمقومات التي بإمكانها أن تنقله من جوانبه النظرية إلى أطره الممارساتية.

الهوامش:

(1) عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة. ط2، بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، 1989، ص ص 108- 109.

(2) محمد عثمان الخشت، المجتمع المدني. مصر: شركة الأمل للطباعة والنشر، 2004، ص 11.

(3) حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح. مجلة المستقبل العربي، العدد 309، نوفمبر 2004، ص ص 64- 65.

(4) أمينة عثمان، الفرطاس زوليخة، "الحكم الرشيد والتنمية المحلية المستدامة". ورقة مقدمة في المنتدى الوطني الموسوم بإشكالية الحكم الرشيد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، المنعقد بكلية الحقوق

(15) عادل غزالي، "متطلبات الإدارة الرشيدة والتنمية في الوطن العربي". ورقة مقدمة في بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، المنعقد بجامعة فرحات عباس بسطيف، يومي 08-09 أفريل 2007، ج1، قسنطينة: مكتبة اقرأ، 2007، ص 429.

(16) موسى اللوزي، التنمية الإدارية: المفاهيم، الأسس، التطبيقات. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2000، ص ص 32، 71.

(17) عنتر بن مرزوق، "البحث العلمي في الجزائر... حل لمشكله أم مشكلة تحتاج إلى حل". مداخلة ضمن أعمال الندوة العلمية الموسومة بمناهج إعداد الرسائل الجامعية، المنعقدة بجامعة الأمير عبد القادر الإسلامية بقسنطينة يوم 25 جمادى الأولى 1430 الموافق ل 20 ماي 2009، ص 470.

أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة، وبالتالي تقليص دور الدولة أو الاستغناء عنه ليبقى دورها شكليا، كما يعرف أيضا بأنه مجموعة كبيرة من المؤسسات والشركات التي يمتلكها أفراد أو عائلات أو جماعات محدودة من الأشخاص. لمزيد من المعلومات أنظر:

صفحة جدوالي، "مبادئ الإدارة الرشيدة والقطاع الخاص في الجزائر". ورقة مقدمة في بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، المنعقد بجامعة فرحات عباس بسطيف، يومي 08-09 أفريل 2007، ج2، قسنطينة: مكتبة اقرأ، 2007، ص 433. نقلا عن: ضياء مجيد الموسوي، الخصوصية والتصحيحات الهيكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، ص 20.

(11) إن هذا الشكل التوضيحي للترابط والتفاعل الموجود بين المكونات الرئيسية للحكم الرشيد والمتمثلة في الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص مقتبس من المراجع التالية:

- *Badara Dioubaté, Bonne Gouvernance et Problématique de la Dette en Afrique: Le Cas de la Guinée. Paris: L'harmattan, 2011, P112.*

- *Bernard Louis Balthazard, Le Développement Durable Face à La Puissance Publique. Paris: L'harmattan, 2005, P255*

(12) أمحمد برقوق، "الرشادة السياسية : مقارنة معرفية". ص ص 5-6، من موقع:

berkouk-mhand.yolasite.com/.../

(13) نسيم عكا، "دور الحكم الرشيد في التنمية". ورقة مقدمة في بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، المنعقد بجامعة فرحات عباس بسطيف، يومي 08-09 أفريل 2007، ج2، قسنطينة: مكتبة اقرأ، 2007، ص ص 55-56.

(14) أمحمد برقوق، "عولمة حقوق الإنسان والهندسة السياسية". ص ص 11-12، من موقع: berkouk-mhand.yolasite.com/.../